



Distr.  
GENERAL

A/41/608/Add.1  
19 October 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
السند ٩٣ (ب)

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تقرير الأمين العام

إضافة

شالسا - آراء الدول الأطراف بشأن التحفظات على الاتفاقية

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦]

١ - إن مسألة التحفظات التي ترد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحكمها الفقرة ٢ من المادة ٢٨ ، التي تنص على أنه "لا يجوز ابداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها" . ويؤكد حكم الاتفاقية هذا القاعدة العامة في قانون المعاهدات المتعلقة بالتحفظات الواردة في المادة ١٩ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات .

٢ - على أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لا تنص على كيفية معالجة مسألة التنافي هذه . وفي رأينا أن من الضروري دائما أن يحدد موضوع وغرض كل معاهدة وأن ينظر ، على هذا الأساس ، فيما إذا كان التحفظات المبداه تتفق معها ، أو على النقيض من ذلك ، تتنافى مع موضوع المعاهدة مما يمنعها من تحقيق غرضها .

.../...

٥٣٣٣٣ 86-26132

٣ - ان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تهدف الى تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة والقضاء على التمييز القائم على الجنس . وهذا هو السبب في أن التحفظات التي تسفر بالضرورة عن تمييز ضد المرأة تمييزا يقوم على الجنس والتي لا تحترم مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الذي أكدته ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الدولية الهامة ، هي موجهة ضد الهدف المتوخى من عقد الاتفاقية ، ومن ثم تتنافى مع موضوعها وغرضها ، وتعد - طبقا للفقرة ٢ من المادة ٢٨ من الاتفاقية - غير جائزة .

٤ - ووفقا لما تقدم ترى الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية على سبيل المثال أن التحفظات الواردة على الفقرة ١ من المادة ٢٩ ، التي تأذن لمحكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو تنفيذها أو عدم تنفيذها ، هي تحفظات تقوم على أساس سليم . ويتناقض هذا الحكم مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية في التعاون الدولي والقانون الدولي . ومن ناحية أخرى ترى تشيكوسلوفاكيا في بعض التحفظات التي تهدف الى وضع حدود معينة على الحقوق الاجتماعية للنساء مثلا ، أمرا لا يقوم على أساس ويتناقض مع الاهداف الواردة في الاتفاقية .

-----